الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٥٧ (الاستئناف ٢)

يوم الثلاثاء، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فالديفيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كوليك
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	مالي	السيد يوسف عمر مايجا
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي قطر ومالي لدى الأمم المتحدة (S/2001/797)

01-51645 (A)
0151645

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ودود (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، بتقديم تهانئ وفدي لكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة في وقت ينظر فيه مجلس الأمن في قضية ذات أهمية بالغة لنا جميعا. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسفير الصين وانغ على الأسلوب القدير الذي أدار به أعمال المجلس الشهر الماضي.

لقد تمت الدعوة لعقد جلسة المجلس العاجلة هذه بحق للنظر في حالة شديدة التوتر - وهي في الحقيقة حالة متفجرة - بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، حالة تهدد بأن تلتهم نيرانها منطقة الشرق الأوسط برمتها.

لقد ظلت اندونيسيا تراقب بقلق عميق، منذ بعض الوقت، التدهور التدريجي في الحالة في الأراضي المحتلة. والمظاهر المثيرة للتشاؤم لتلك الحالة الخطيرة - الاستيلاء على بيت الشرق واحتلاله هو والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس الشرقية، والاغتيالات المستهدفة والغزوات داخل الأراضي الفلسطينية، وإغلاق المدن الفلسطينية، والأعمال العسكرية المميتة التي تسفر عن إصابات كثيفة بين المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال - تشكل ممارسات عدوانية غير مشروعة تقوم بها إسرائيل، السلطة المحتلة، في تعارض تام مع القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الشرعية الدولية. وهي تعكس أيضا نواياها في التنكر لاتفاقات السلام والالتزامات والاتفاقات السابقة المبرمة فعلا مع الفلسطينيين.

في مناسبتين سابقتين، فشل مجلس الأمن بفارق يسير في التصويت في اعتماد مشروع قرار كان من شأنه أن تنشر بموجبه قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لحماية الشعب من القمع والمضايقات على أيدي السلطات الاسرائيلية. والآن، بعد مرور أشهر زادت فيها أعداد الفلسطينيين القتلى والجرحى، فإن السؤال الملح الذي يتطلب الجواب هو متى يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته ويوقف ثقافة العنف هذه لاحتلال طال أمده؟

إن هذا الوضع الخطير يبدو واضحا أمام المجتمع الدولي كله. ومن غير المتصور أن تتكلم سلطة الاحتلال عن مواصلة طريق السلام وتدعو إلى انهاء العنف، بينما لا يشك أحد في أن السلطة المحتلة هي التي تعرض لخطر كبير عملية السلام باتخاذها تدابير تتعارض معها روحا ونصا .

إن ذلك العمل الانفرادي ضربة قاصمة لاتفاقات السلام تقوض كل الجهود الماضية الشاقة التي بُذلت لتحقيق سلام شامل في المنطقة. وتلك التدابير غير المشروعة تخلق وضعا قانونيا جديدا على أرض الواقع فتغير بالتالي الوضع السياسي للقدس. ومما يجعل هذا الإجراء أكثر مدعاة للشجب أنه ينتهك إحدى أهم المسائل المحورية لهذا الصراع.

وفي ضوء الحالة الخطيرة الراهنة واحتمال دخولها في دائرة مفرغة جديدة من العنف وسفك الدماء، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء عاجلا شافيا. وهذا ينبغي أن يتضمن مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها فورا لبيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية ووقف كل الأعمال التي تتعارض مع سلامة ورفاه الشعب الفلسطيني. وينبغي على إسرائيل أن تقبل الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن الأمن الدائم لا يمكن أن يتحقق بينما تواصل سياساتها التعسفية وعدوانها ضد الشعب الفلسطيني.

مـن الحتمـي أن تسـود الحكمـة وبعـد النظـر وروح القيادة. والطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة نحو تحقيق سلام دائم هو استئناف مفاوضات السلام على أساس التنفيذ الكـامل لقـراري مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام. ولبلـوغ هذه الغاية، مـن الأساسـي أن تبـدأ عمليـة تنفيـذ توصيـات ميتشل في وجود مراقبين دوليين.

في الختام، إن هذا الصراع السياسي الذي دام أكثر من نصف قرن ألحق معاناة كثيرة وأزهق أرواحا عديدة. إنه صراع جوهره احتـلال أرض والكفـاح العـادل المستمـر في هذه الألفية الجديدة للشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير. وبالتالي، فإن الذين يسعون إلى عكس اتجاه ما لا يمكن عكسه إنما يعرضون للخطر أمنهم الخاص، وسيظل السلام بعيد المنال. ومن ثم، ينبغـي ألا تلقـى هـذه الحالة مزيدا من التعطيل. وإننا نحث مجلس الأمن بقوة على اتخـاذ إجـراء حاسـم لوقـف تفـاقم حالـة مترديـة ذات آثـار لا يمكن حسابها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشـكر ممثـل إندونيسـيا علـى كلماتـه الرقيقـة الموجهـة إلى الرئاسـة. المتكلـم التـالي المدرج في قائمتي ممثل تركيـا. أدعـوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنجيزر (تركيـا) (تكلم بالانكليزيـة): ينتهـز وفدي هذه الفرصة ليهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكـم رئاسة مجلس الأمن، ويتمنى لكم كل نجاح. ونشكر سلفكم في هـذا العمـل الهـام، سـعادة السـيد وانـغ ينغفـان، سـفير جمهوريـة الصـين الشـعبية، لقيادتـه القديـرة لشـؤون مجلـس الأمن.

انضمت تركيـا بـالأمس إلى اعـلان الاتحـاد الأوروبي بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بمـا فيـها قضيـة فلسـطين، ونـود أن نـبرز أيضـا بعـض جوانـب الحالـة، الـتي نـرى أنهـا تسـتحق اهتمـام الطرفـين والمجتمـع الـدولي، ولهـذا فـإنني أدلي بالكلمة الآن بالنيابة عن تركيا.

من المؤكد أن زيادة حدة التوتر وعدم توفر الجهود الكافية والعزم على اتخاذ خطوات موازية مناسبة لكسر دائرة العنف المفرغة – وبالتالي المزيد من التدهور في الحالة – تثير القلـق. وإذا واصـل الطرفـان التمسـك بمواقفـهما المعروفـة وفشلا في السيطرة على تلك التطورات المثيرة للقلق ، فإننا نخشى أن تتعرض المنطقة بأسرها إلى تهديد بجرها إلى نتائج غير مرغوب فيها. وفي ضوء هذا يعبر انعقاد مجلس الأمن، عن قلق ورفض المجتمع الدولي. والواقع أن الممارسات الراهنة والحالة في الأراضي المحتلة منذرة بالخطر من جوانب عديدة.

من المستحيل تبرير أعمال الإرهـاب. ونحـن نعتقـد اعتقادا راسخا بأن أعمال الإرهـاب لا تخدم قضية الشعب الفلسطيني المشروعة، ونتوقع من الإدارة الفلسطينية أن تتخذ تدابير أكثر فعالية ضد مرتكبي تلك الأعمال والمحرضين عليها ومنعهم. من ناحية أخرى، من الواضح أن التدابير التي تتخذ ضد تلك الأعمال يجب أن تكون متناسبة. ومن الواضح أن أي تشجيع للتطرف لا يخدم سوى مصالح أعداء السلام بينما يعوق الجهود المتوقعة من الإدارة الفلسطينية.

إن إغلاق بيت الشرق ومؤسسات فلسطينية أخرى في القـدس الشـرقية مـن قبـل إسـرائيل لا يسـهم في الجـهود الموجهـة لتخفيـف حـدة التوتـرات. ومـن الواضـح أن هـذه الأعمال لن تغـير موقـف المجتمع الـدولي المعروف فيما يتعلق بالحالة في الأراضي المحتلة. لذلك فإننا نتوقع رفع هذا التدبير، الـذي أعلـن أنـه تدبـير مؤقـت، وتهيئـة الظـروف الـتي تتيـح استمرار بيت الشرق في أداء وظيفته المفيدة في بلوغ السلام والتعايش السلمي.

ولا نملك إهدار المزيد من الوقت الثمين والمزيد من الأرواح قبل أن ندرك تماماً أن البديل عن السلام سيكبد الجميع تكاليف لا قِبل لهم بتحملها. ولن يترتب على إساءة للتقدير من هذا القبيل في هذه الظروف سوى زيادة المسؤولية التاريخية التي يتحملها القادة تجاه شعوبهم والطريق الوحيد لبلوغ السلام هو من خلال استئناف المفاوضات السياسية بين الطرفين. يمكن العثور على وصفة السلام في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وفي اتفاقات مدريد وأوسلو، وفي مبدأ الأرض مقابل السلام.

وتكشف المقترحات الواردة في تقرير لجنة ميتشل، التي قبلها الطرفان كلاهما، الطريقة التي يمكن بها العودة إلى درب السلام. ويلزم تنفيذ تلك المقترحات على وجه السرعة بدلاً من مقاومتها بفرض شروط مسبقة غير واقعية فقد حان الوقت لكي يفهم الجميع أن المماطلة في هذا الصدد تخدم مصالح المتطرفين وتسبب استمرار العنف.

ونرى بالنظر إلى الظروف الراهنة أن الحاجة إلى نشر قوة غير منحازة من المراقبين في المنطقة أمسّ مما كانت في أي وقت مضى. ونرجو أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن هذا النشر، الذي من شأنه أن يفيدهما كليهما. ومن هذا المنطلق نهيب بالطرفين أن يستأنفا الحوار السياسي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدي، تتبوأون رئاسة المجلس. واسمحوا لي أيضاً بأن أشكركم على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للكلام عن هذه المسألة الحيوية في ظرف بالغ الحرج. وبما أن ممثل جنوب أفريقيا قد تكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، فسنكتفي بإبداء ملاحظات تكميلية.

لشد ما يفزعنا ويصيبنا بالقلق الخطير هذا العنف المتصاعد خلال الأسابيع الأخيرة في القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والأجزاء الأخرى من المنطقة التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإسرائيل. فقد قوضت حلقة العنف المأساوية التي ابتلعت المنطقة احتمالات إقرار سلام دائم واستقرار مستندين إلى تسوية عادلة للخلافات التي كبدت ثمناً فادحاً في الأرواح وخسارة يؤسف لها في الممتلكات. ولا مناص من كسر هذه السلسلة من الفعل ورد الفعل قبل أن يخرج مستوى العنف عن نطاق السيطرة وتواصل آفاق السلام الدائم انحسارها. إذ يمكن أن تكون عواقب العنف الأهوج مدمرة، ونحن نؤيد النداءات التي تدعو لنبذ العنف ووقف الأعمال القتالية.

وقد كان للحالة المتفاقمة في المنطقة تأثير شديد على عملية السلام في الشرق الأوسط، وأحدثت انبعاجاً خطيراً في الثقة بين الطرفين، وهي شرط ضروري للتحرك قدماً إلى الأمام من حيث الإطار الزمني المتوخى في الاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض بشأن مسائل الوضع المؤقت والنهائي. وبغض النظر عن الخطر المتأصل في أن تكون الغلبة للفكر المتطرف والمتصلب واصطباغ الرأي العام بالراديكالية، فإن هذه الحالة تفسد احتمالات تسوية الصراع بطريقة سلمية.

ومن دواعي أسفنا العميق فقدان هذا العدد الكبير من الأرواح من خلال أعمال الإرهاب المستهتر .وقد

أدى إغلاق بيت الشرق وغيره من المكاتب الفلسطينية في القدس وأبو ديس والإفراط في الرد على أحداث العنف إلى تفاقم الانفجار بشكل مؤسف. ولا مناص من أن يؤدي هذا إلى تدهور الحالة من جرّاء تنامي العنف وأن يكون له أثر ضار على استئناف الحوار. علاوة على ذلك فإن هذه الإجراءات تضرّ أيضاً بالاتفاقات والتفاهمات الدقيقة الصياغة التي تشكل أساس الحوار.

ما زلنا على اقتناعنا بضرورة إجراء حوار والاضطلاع بمفاوضات سلمية للعثور على تسوية عادلة وشاملة ودائمة لجميع المسائل وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولا يمكن أن يكون في تدهور حالة العنف حلّ للمسائل المعقدة والحساسة المعرضة للخطر. ولا يجوز السماح له بتقويض عملية السلام التي جاهدت قيادة فلسطين وإسرائيل من أجلها بهذه القوة. ومن ثم تزداد حتمية التخلي عن العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تهيئة مناخ مواتٍ لاستئناف الحوار. ونرجو بالإرادة والإصرار المطلوبين وبالالتزام القوي بتوطيد دعائم سلام دائم أن تسود الدبلوماسية والحنكة السياسية. ولدينا ثقة بأن ما أُظهر في إبرام الاتفاقات السابقة من الحكمة والحصافة سيكون دليلنا إلى تحقيق العدل والنجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي صاحب السعادة السيد أحمد حجي حسيني، المراقب الدائم بالنيابة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجَّه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حجي حسيني (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أزجي إليكم تهانئ الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، صاحب السعادة السيد عبد الواحد بلكزيز، وأن أعرب عن صادق شكرنا للسرعة التي عقدتم بها هذه الجلسة الهامة بطلب من المنظمة. كما أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة خلال شهر آب/أغسطس. ولدينا ثقة في أن أعمال المجلس سيضطلع بها بروح بنّاءة في ظل قيادتكم القديرة.

أتكلم باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. ونحن نشاطر الكثيرين ممن سبقونا إلى الكلام، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمتنا، آراءهم بشأن خطورة الحالة وتدهورها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، نتيجة لتصاعد الحملة العسكرية الإسرائيلية بلا مبرر على الشعب الفلسطيني، واستيلاء إسرائيل غير المشروع على بيت الشرق وغيره من المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، والممارسات الإسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية المستمرة بلا هوادة ضد السكان الفلسطينيين.

ومن يتابع الأحداث الجارية في فلسطين يخلص إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تطلق العنان لأسوأ الممارسات الوحشية التي ترتكبها أية سلطة للاحتلال على الإطلاق في العصر الحاضر، وهو عصر كنا نعتقد أنه عهد تقرير المصير وحقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية وسبل العيش حتى في الأراضي المحتلة.

ونظرة خاطفة إلى نشرات الأخبار في التلفاز في هذه الأيام تعطي صورة واضحة للمآسي التي تلحق بالفلسطينيين

في الأراضي المحتلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. ونشهد باستمرار من خلال وسائط الإعلام جميع هذه المشاهد، من فزع وهلع وتدمير عشوائي واضطهاد وقمع للفلسطينيين على أيدي تلك القوات. ونشهد الأطفال الصغار وهم يطوفون هائمين وسط حطام ما كانت قبلا دارهم، أما الآن فقد فجرها أو دمرها أو أزالتها الجرافات الإسرائيلية. ونشهد مواكب جنازات الشهداء، بما فيهم الأطفال والرضع، يوما بعد يوم في جميع أنحاء فلسطين. ونشهد كذلك اغتيالات قادة المجتمع المدني على يد القوات الإسرائيلية. ونسمع أن إسرائيل تستخدم أكثر الطائرات الحربية العسكرية تدميرا لكي تهدم الديار والمنشآت المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونرى الأراضي تصادر بالقوة ودون أي أساس قانوني، وتحول إلى مواقع لإنشاء مستوطنات استعمارية غير شرعية. وفضلا عن ذلك، نسمع عن استخدام "القوة المفرطة" ونستعير التعبير الذي أصبح مألوفا الآن، ضد الشعب الفلسطيني.

وهناك ممارسات إسرائيلية مماثلة أخرى لا حصر لها لا أرى حاجة إلى الإسهاب في وصفها، ولكنها تمزق الأراضي الفلسطينية. وتلك الممارسات تشمل حصار الشعب الفلسطيني وتجويعه وحرمانه من حقه الأساسي إلى أقصى حد في الكرامة لا لسبب إلا لأنه يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه. ونعلم أن إسرائيل، سلطة الاحتلال، جعلت الوجود الفلسطيني ينكمش في جزء ضئيل من الأراضي الفلسطينية لا يزيد عن ٢٠ في المائة منها. وتحاول إسرائيل كذلك أن تزيد من انكماش هذه النسبة لكي تشتت بالقوة عددا أكبر من الفلسطينيين من أراضيهم وديار أسلافهم التي عاشوا فيها طيلة آلاف السنين فينضموا بذلك إلى أفواج اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا في المنفى وفي الشتات طيلة الخمسين سنة الماضية.

وإسرائيل، إذ تفعل ذلك، إنما تغري المهاجرين اليهود الجدد من جميع أنحاء العالم بامتلاك الأراضي المغتصبة من أصحابها الفلسطينيين وبالعيش في المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية. وتواصل إسرائيل بناء هذه المستوطنات رغم شجب المجتمع الدولي لهذه الأفعال.

ومعظم الأفعال الإسرائيلية اللاشرعية واللاإنسانية، التي أشرت إليها الآن والتي يمكن أن يؤيدها الملايين من مشاهدي التلفاز في جميع أنحاء العالم، يمكن بكل تأكيد أن تعتبر في القانون الدولي جرائم حرب يجب أن يكون مدبروها مسؤولين قانونيا وأن يحاسبوا على هذه الجرائم.

واستمرارا للممارسات التي تكلمت عنها الآن، خرجت السلطات الإسرائيلية مؤخرا بسابقة خطيرة جدا في مدينة القدس الشريف عندما لجأت إلى إغلاق بيت الشرق، المؤسسة والمركز الرئيسي للوفد الفلسطيني في محادثات السلام، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية التي قدمت الخدمات الاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين في مدينة القدس.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات الفلسطينية، التي تعترف بها إسرائيل، شاركت بانتظام في تناول الشؤون الفلسطينية في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧. وتعتبر القدس الشرقية في قرارات هذا المجلس جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يجب أن تنطبق عليها جميع الأحكام الدولية التي تنظم شؤون الأراضي المحتلة. وكما ذكر عديد من المتكلمين، سبق لشمعون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي، أن كتب لنظيره النرويجي عند التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣،

> "إن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ومصالح ورفاه الفلسطينيين في القدس الشرقية لها أهمية عظمى وستجري المحافظة عليها".

ولا تبين التدابير غير القانونية التي اتخذها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا إلا شيئا واحدا: أن إسرائيل تنكث بالضمانات التي تعهدت بها وبالالتزامات التي قطعتها. وبدلا من ذلك تنتزع من القدس الشرقية وضعها الخاص وتحرمها منه، ذلك الوضع الذي عمل أيضا على حماية المؤسسات الفلسطينية في المدينة. وهذا الإجراء غير الجائز تطور خطير واستفزاز إسرائيلي جديد للمسلمين في جميع أنحاء العالم، الذين يرتبطون ارتباطا جذريا عميقا بالقدس الشريف، ويحتفظون معها بأواصر دينية وروحية تعود إلى آلاف السنين.

وبناء على ما قيل حتى الآن، تحث منظمة المؤتمر الإسلامي مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ولإرغام إسرائيل على إنهاء حملتها العسكرية الدموية ضده وإعادة المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ورفع القيود المفروضة على الدخول إلى المسجد الأقصى وغيره من أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية في المدينة.

العنف لا ينتج إلا العنف؛ وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قهر لاإنساني مفرط ومعاناة شديدة منذ عام ١٩٦٧ يدفعه إلى اليأس، ويتركه بلا خيار إلا أن يلجأ إلى المقاومة المشروعة والعادلة للاحتلال الإسرائيلي، وهي حق معترف به دوليا للدفاع عن النفس.

الحماية التي ننشدها يجب أن تكبح جماح إسرائيل من مواصلة ممارساتها غير القانونية وغير الإنسانية التي تستهدف الشعب الفلسطيني، وأن تهيئ المناخ الملائم لاستئناف عملية السلام، التي توقفت طيلة سنوات نتيجة للمماطلات وتكتيكات التأخير التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتتابعة في تنفيذ قرارات ومقررات الشرعية الدولية المبنية على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد أصبح من الواضح بجلاء لأي مراقب لقضية فلسطين والشرق الأوسط بأسره أنه لن يكون هناك سلام ما لم تتحرر الأراضي الفلسطينية وما دامت إسرائيل تواصل رفض قرارات الشرعية الدولية نصا وروحا، فتمنع المجلس والأمم المتحدة من الاضطلاع بدورهما الأساسي والشرعي في تسوية الصراع في الشرق الأوسط.

أشكركم، السيد الرئيس، مرة أخرى على عقد هذا الاجتماع الهام وأعرب عن الأمل في أن تنجح مداولات المجلس في إنصاف الشعب الفلسطيني وسكان الأراضي العربية المحتلة من المعاناة ونواحي الظلم التي تفرضها عليهم قوات الاحتلال الإسرائيلية. وإذ يفعل المجلس ذلك، فإنه سيتحرك صوب استعادة هيبته وسلطته، وهما من الأمور اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد حجي حسيني على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسالة من ممثلة المكسيك تطلب فيها دعوتها للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي الموقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة لاخوس (المكسيك) المقعد المخصص لها إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل ناميبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى الترتيب لعقد هذه الجلسة الهامة للغاية. كما أود أن أثني على السفير وانغ ينغفان ممثل جمهورية الصين الشعبية للأسلوب الرائع الذي أدار به أعمال المجلس في شهر تموز/يوليه.

بالأمس، قدم المراقب الدائم عن فلسطين إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الأحداث المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشار إلى حقيقة أن المجلس ما زال يتجاهل الأزمة بينما ينهمك في مناقشة مواضيع مثل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة ومنع الصراعات المسلحة. ولا يسع وفدي إلا أن يتفق تماما مع هذا الاستنتاج. وأنه لمن المؤسف، حقا، أن مجلس الأمن يقف حتى الآن مشلولا عاجزا عن القيام بأي شيء إزاء الوضع المأساوي السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الواضح أن المجلس قد تخلى عن مسؤولياته، المنصوص عليها في المادتين ٢٤ و ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة، لصون السلم والأمن الدوليين. كما أنه فشل أيضا في إنفاذ قراراته الرامية إلى تسوية الوضع في الشرق الأوسط.

إن ما بدأ كاستفزاز غير مسؤول - وأعني به زيارة الحرم الشريف في العام الماضي - قد أدى بالفعل، للأسف، إلى مئات الوفيات والإصابات، وعانت عملية السلام من جرّاء ذلك أضرارا قد يتعذر إصلاحها.

وبالرغم من هذا الوضع، يسمح المجتمع الدولي للمجزرة بأن تستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا تزال قوة الدفاع الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، مما أدى إلى سقوط المئات من القتلى والجرحى، فضلا عن الآلام التي لا توصف والدمار الواسع النطاق. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحكومة الإسرائيلية مستمرة في ممارسة سياسة الاغتيالات، وهي سياسة غير مقبولة وتنطوي على انتهاك للقانون الدولي. ويجب وقف هذه الممارسة واتخاذ التدابير لضمان المساءلة عن تلك الاغتيالات التي ارتكبت بالفعل والحيلولة دون تكرارها في المستقبل. وعلى ضوء هذا، كان من المذهل أن نستمع أمس إلى بعض أعضاء مجلس الأمن وهم يدعون إلى اتباع نهج عدم التدخل، بينما اتخذت بعض الوفود موقفا محايدا في صراع من جانب واحد تماما. وهذا ظلم بيّن، وأمر غير مقبول على الإطلاق، وهو أقل ما يمكن قوله.

ولا تزال عملية الخنق الاقتصادي للفلسطينيين مستمرة، من خلال الإغلاق غير المشروع للمدن، الأمر الذي لا يحرمهم من حرية الحركة فحسب، بل يجعل من المستحيل عليهم أن يكسبوا قوت يومهم بطريقة طبيعية. إن تلك الأعمال تشكل انتهاكات صارخة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وهذه الانتهاكات يجب أن تتوقف، وعلى إسرائيل، قوة الاحتلال، أن تحترم التزاماتها القانونية ومسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بغية إنفاذ هذه الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. إن مثل هذا الإجراء سيساعد على معالجة الوضع في الميدان.

لقد تقارعت الحجج والحجج المضادة بشأن العنف والمقاومة من جانب الفلسطينيين، ولكن تبقى الحقيقة الأساسية متمثلة في أن فلسطين أمة ترزح تحت الاحتلال الأجنبي - أمة تعيش في ظل أوضاع إنسانية قاسية - وأن مجلس الأمن، وهو المسؤول عن صون السلم والأمن

الدوليين، يقف مشلولا وغير راغب في اتخاذ أي إجراء حيال هـذا الوضـع. وبالتـالي، لا يمكـن لأحـد أن يتوقـع مـن الفلسطينيين أن يقفوا مكتوفي الأيدي وأن ينتظروا إلى حين الهيمنـة التامـة عليـهم أو اجتثاثـهم مـن علـى وجـه الأرض. فجوهر الأمر هو أن الاحتلال يجب أن يتوقف.

ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم في الشرق الأوسط إلا بعد أن تتحقق التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلـك حقـه في تقريـر مصـيره، وإقامـة دولتـه المسـتقلة. ولا يمكن التضحية بحقوقهم أبدا بسبب الإصرار العنيد لقوة الاحتلال على الأمن.

ولا يـزال الوضـع في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة يتدهور يوما بعد يوم، وربما يصل إلى نقطة اللاعودة. فقيام إسرائيل مؤخرا باحتلال بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخـرى يشـكل انتـهاكات خطـيرة مـن قبـل الحكومـة الإسـرائيلية للاتفاقـات الـتي وقعتـها في السـابق مـع السـلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ. وما لم يتم الرجوع عن هذه الأعمال، فقد تؤدي إلى نتائج وخيمة قد تدفـع المنطقـة برمتـها إلى دائـرة العنـف والدمـار وإراقـة الدماء.

لـذا كـان من الأهمية بمكـان أن يعمـل مجلـس الأمـن على وجه السرعة وبحسم في إطار مسؤوليته بموجب ميثاق الأمـم المتحدة وأن ينشئ فريـق مراقبـة تـابع للأمـم المتحـدة لحماية المدنيين الفلسطينيين. وكنقطة بداية، ينبغي للمجلس أن يحافظ على مصداقيته بأن يعتمد، على الأقل، مشـروع القرار المعروض عليه حاليا. وبالرغم من أن مشروع القرار ضعيـف في رأينـا، إلا أنـه يمكـن مـع توفـر الإرادة السياسـية الضرورية – وأكرر: مع توفر الإرادة السياسية الضروريـة – أن يجتذب توافق الآراء بين جميع أعضاء المجلس وأن يرسـم خريطة تبين معالم الطريق لاستئناف المفاوضات.

وفضلا عـن ذلـك، ينبغي أن تبـدي الأطراف الإرادة السياسية والشجاعة لوقف تصاعد الحالة وضمان استئناف المفاوضات، وذلك بتنفيذ توصيات تقرير ميتشـل كنقطـة للبداية. وفي هـذا الصدد، يرحب وفـدي بأهمية الدور الـذي يقـوم بـه الأمين العام، ونحثه جميعا على مواصلة بذل تلـك الجهود. وخارج الأمـم المتحـدة، ينبغي للـدول الـتي لها نفوذ لـدى الأطراف، أن تطرح الكسل جانبا وتنفِّـذ مسـؤولياتها بالقيـام بنشـاط بتعزيـز عمليـة السـلام وتحريـك الأطـراف للجلوس على طاولة التفاوض.

في الختـام، سـيظل أسـاس المفاوضـات بشـأن سـلام عـادل ودائم متمثلا في قراري مجلس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولهـذا، ينبغـي إعـادة عمليـة السـلام إلى مسـارها كمـا ينبغي ضمـان تنفيـذ هذين القرارين، وضمـان احترام الاتفاقات القائمة بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي ممثل قبرص. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هادجيارغيرو (قـبرص) (تكلـم بالانكليزيـة): اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكـم، يـا سيدي، عـن تهـانئ وفدي الحارة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشـهر. ونقـدم تهانئنـا أيضـا إلى سـعادة السـفير وانـغ ينغفـان علـى إدارتـه المقتدرة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأعربت قبرص عن موافقتها على البيـان الـذي أدلى بـه وفـد بلجيكـا باسـم الاتحـاد الأوروبي في وقـت مبكـر مـن المناقشـة. بيـد أني أرغـب في توضيـح موقـف حكومـتي بشـأن قضية نعتبر أنها ذات أهمية بالغة لمنطقتنا.

منـذ بدايـة أحـداث العنـف الأخـيرة في الشـرق الأوسـط، أعربـت قـبرص شعبا وحكومـة عـن أسـفها وقلقـها

إزاء تصاعد العنف وفقدان أرواح الكثيرين. وتدل الحالة الراهنة دلالة واضحة على النتائج المتفجرة للتأخير لفترة طويلة في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وينبغي أن تنظر جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي بصورة عامة بأقصى قدر من الجدية في الحقيقة المأساوية للصراع اليومي الذي يحمل في طياته ببساطة إزهاقا للأرواح غير مقبول وتدميرا للممتلكات وانتهاكات لحقوق الإنسان تؤثر على حياة الملايين من الأبرياء يوميا. ومرة أخرى نحث الطرفين على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس، لأنه تبين مرارا وتكرارا أن اللجوء إلى العنف لا يفشل فحسب في تحقيق أية منافع ملموسة للجانبين كليهما، بل على العكس من ذلك فإنه يؤدي إلى تفاقم حالة متوترة بالفعل.

ونشجب بقوة كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك عمليات تفجير القنابل الانتحارية التي حدثت مؤخرا في القدس وحيفا وأسفرت عن قتل الكثير من المدنيين الأبرياء. وفي الوقت نفسه، نحث إسرائيل على الامتناع عن الأعمال التي تتمثل هجماتها في فرض العقوبة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين، وتجنب الرد غير الملائم على العنف.

إن قرار إسرائيل بإغلاق بيت الشرق ومؤسسات أخرى في القدس وعمليات الاختراق التي قام بها الجيش الإسرائيلي مؤخرا في الأراضي الفلسطينية، على حد سواء، تثير القلق بصفة خاصة. ومن شأن تلك الإجراءات أن تثير شعور الشعب الفلسطيني وتؤدي إلى تفاقم الحالة المتفجرة الراهنة. الفعل يؤدي إلى رد فعل مشفوع بالمزيد من الضربات الموجهة ضد احتمالات السلام. ونطالب إسرائيل بإلغاء قرارها في أسرع وقت ممكن والامتثال لالتزاماتها باحترام حُرمة تلك المؤسسات التي لا يمكن انتهاكها.

وتشجب قبرص، بطريقة لا لبس فيها، قيام إسرائيل بقتل الفلسطينيين بلا محاكمة. عمليات القتل هذه غير شرعية وفقا للقانون الدولي وغير مقبولة في نظر المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، نحث السلطة الفلسطينية على بذل قصارى جهدها للسيطرة على اندلاع العنف. وبهذه الطريقة فقط نتمكن من وقف دوامة الكراهية الهدامة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن قلق حكومتي بصفة خاصة إزاء معاناة أكثر الفئات ضعفا من السكان - النساء والأطفال - كما أعرب عن أسف حكومتي على فقدان أرواح الأشخاص الأبرياء المأساوي. ونرى أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ذات الصلة بحماية المدنيين في أوقات الحرب يجب أن تحترم احتراما تاما.

وتؤكد جمهورية قبرص من جديد دعمها لتسوية عادلة ودائمة للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك مفهوم عدم جواز حيازة الأرض عن طريق الحرب، وحق كل دولة في المنطقة في العيش في أمن ومبدأ الأرض مقابل السلام. وثمة درس مستفاد من تصاعد العنف في الوقت الحاضر مؤداه أنه ما لم تستند جهود ومبادرات السلام إلى القانون الدولي، فسوف يظل السلام الناجم قائما على أسس ضعيفة جدا.

ولا بد من توخي حلول لهذه المشاكل تكون عادلة ومقبولة لدى السكان المعنيين، لا سيما في الحالات التي نرى فيها احتلالا طال أمده وحرمانا من الحقوق المشروعة لهؤلاء السكان من العيش في سلام وكرامة وأمن مع جيرانهم. وبخلاف ذلك سوف يجتاح الشعور بالاستياء والمعارضة بلا شك أية اتفاقات تستند إلى اعتبارات زائلة.

وتؤيد جمهورية قبرص بقوة تنفيذ توصيات تقرير ميتشل بشكل غير انتقائي وشامل وفوري، الأمر الذي نأمل أن يضع على الفور حدا للعنف ويهيئ الأوضاع الضرورية لاستئناف عملية السلام. وفي هذا السياق، نوافق تماما على الموقف الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة إنشاء آلية للرصد تساعد في تنفيذ توصيات التقرير.

وتطالب جمهورية قبرص الطرفين بقوة بالامتناع عن استخدام القوة المسلحة أحدهما ضد الآخر، والعودة بدلا من ذلك إلى طاولة التفاوض في أسرع وقت ممكن. إن السلام في المنطقة لن يتحقق ولا يمكن أن يتحقق إن لم تعالج القضية الفلسطينية، التي تشكل القضية الجوهرية لمشكلة الشرق الأوسط، معالجة تتسم بالشجاعة والعزم والإرادة السياسية الضرورية لدى جميع الأطراف.

وتعرب قبرص عن اعتقادها بضرورة تعزيز القوى المعتدلة على الجانبين كليهما، وفي الوقت نفسه ينبغي عزل المتطرفين. وبهذه الطريقة فقط سوف نتمكن من إحياء الأمل لدى الغالبية العظمى من شعوب منطقتنا في إقرار سلام دائم وتحقيق رؤياهم في شرق أوسط جديد. لأن التعايش في هذه المنطقة التي هي مهد الديانات الرئيسية الثلاث ومهد الحضارات ليس سوى الطريقة المقبولة الوحيدة. والتاريخ قدم لنا دليلا كافيا على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل قبرص على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنئكم، سيدي، على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم النجاح في مهمتكم النبيلة.

ولا يفوتني أن أثني على الجهود التي بذلها سلفكم سعادة المندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية خلال الشهر المنصرم.

تجتاز القضية الفلسطينية منذ أكثر من عشرة أشهر ظرفا عصيبا فاق كل التوقعات. فمنذ إقدام رئيس وزراء إسرائيل على انتهاك حرمة المسجد الأقصى في أيلول/سبتمبر الماضي، وحتى اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا بيت الشرق ومؤسسات فلسطينية أخرى في القدس بشكل استفزازي، جرت دماء بريئة كثيرة، وهدمت بيوت ومواقع مدنية، وأزيلت مزارع، فجاءت هذه الأعمال العدوانية لتستكمل مسلسل الظلم التاريخي الذي أُنزل بالشعب الفلسطيني منذ نيف وخمسين عاما.

إن احتلال بيت الشرق يحمل دلالات خطيرة. فهو يلغي وضعا قانونيا اعترفت به إسرائيل سابقا، وبات جزءا من مسيرة التفاوض. كما أنه يشكل بالفعل تراجعا مقلقا عن نهج عملية السلام وإخلالا خطيرا بتعهدات سابقة. كذلك يعني أن حكام إسرائيل وضعوا أسس المفاوضات السلمية ومرجعياتها القانونية الدولية وراء ظهورهم بحيث أصبحت شيئا من الماضي.

إن إصرار حكام إسرائيل على إلغاء الحق الفلسطيني من شأنه إغراق إسرائيل والمنطقة معا في دوامة من العنف لا نهاية لها، فالأمن لا يمكن أن يفرض بالقوة، خاصة حينما تطبق إسرائيل سياسات تعتمد الاغتيال المستهدف والمبرمج وفق لوائح محددة، في تحد سافر للقوانين الوضعية والدولية وخاصة القانون الدولي الإنساني، الذي باتت مخالفته موضع الإدانة من قبل أعضاء هذا المجلس خلال معالجتهم ومناقشتهم لمسائل النزاعات المسلحة الطارئة في العالم.

بدا لنا في مرحلة ليست ببعيدة أن آفاق التسوية السلمية على الأبواب، بعد أن اقتربت أطراف النزاع

العربي – الإسرائيلي من مناقشة مسائل حساسة، كوضع القدس، وقضية اللاجئين في الجانب الفلسطيني، فيما دارت سابقا مفاوضات جدية مع الجانب السوري حول ترتيبات أمنية بعد أن أقرت إسرائيل بالانسحاب الشامل من الجولان بموجب ما سمي في حينه بوديعة رابين.

وبدا لكل مراقب أنه كلما اقتربت إسرائيل من عتبة السلام مع العرب، سرعان ما تتراجع، مستحضرة هواجس الشك والريبة، مغلبة منطق القوة والاستعلاء إزاء الفلسطينيين والعرب الآخرين، وهم أصحاب حق وليسوا على استعداد للتخلي عنه مهما أفرطت إسرائيل في استعمال القوة. ومشكلة إسرائيل الآن هي في أن مَن يدافعون عن مصيرهم وهويتهم واستقلالهم اجتازوا حاجز الخوف والترهيب. وعلى إسرائيل، حكومة ومجتمعا، استيعاب الحقائق الجديدة. والحل يكمن في السلام العادل والدائم والشامل لمصلحة كل أطراف النزاع.

لن أستفيض في شرح ما يعانيه الشعب الفلسطيني من مآس يومية طاولت كافة فئات مجتمعه المدني في عيشها اليومي وفي الحد الأدنى من أمنها. لقد بدأ هذا الشعب نضاله المشروع مستخدما حجارة أرضه لتحقيق ذاته وهويته وحقه في حياة آمنة واعدة كالإسرائيليين المجاورين له، فجابهته قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمدفع والدبابة والطائرة في أقسى موجة عنف أصبح مثيلها نادرا في عالمنا الحاضر، الذي يزداد تطلعا كل يوم إلى احترام حقوق الإنسان.

إن هذا المجلس مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة الحق إلى نصابه، بحكم مسؤولياته في حفظ السلام والأمن الدوليين، أي إعادة بيت الشرق والمؤسسات الأخرى في فلسطين وفي القدس، إلى أصحابها، وهي ليست مباني ومقررات فحسب، بل هي رمز كبير لقضية عادلة تنتظر العدل والإنصاف.

كما أن الوقت قد حان لإقرار آلية حماية ومراقبة دولية تضع حدا لانتهاكات إسرائيل وتجاوزاتها وتهيئ الظروف الموضوعية لاستئناف المسيرة السلمية.

ومن المفيد القول بأن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، هو مشروع متكامل ومترابط، يستلزم الوقف الفوري للعنف الإسرائيلي، ومن ثم عودة كافة أطراف النزاع من فلسطينيين وسوريين ولبنانيين وإسرائيليين إلى استئناف المفاوضات التي يجب أن تستند دائما إلى قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، انطلاقا من التفاهمات التي تحققت في مرحلة التفاوض السابقة مع الفلسطينيين والسوريين. فالسلام الحقيقي لا يتحقق إلا بإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، وبعودة اللاجئين منهم إلى ديارهم، وبإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وبالانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وباستعادة لبنان ما تبقى من أراضيه المحتلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل لبنان على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد علي عباس، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي وجّه المجلس دعوة إليه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عباس (تكلم بالعربية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأنتم تجتمعون لمناقشة موضوع بالغ الأهمية. إن تداعياته تفرض على المجلس التصدي له بكل الموضوعية، تحقيقا لما تتطلع إليه ليس فقط حكومات وشعوب المنطقة بل والمجتمع الدولي بأسره.

إن تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة حملات القمع الدموية المتواصلة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية وجماعات المستوطنين المسلحين والتي تصاعدت في الآونة الأخيرة باستخدام الطائرات القاذفة والمقاتلة والدبابات في قصف وحشي للأطفال والمدنيين العزّل ومنشآت السلطة الوطنية الفلسطينية، بل وإذاعة قائمة بأسماء الأشخاص المطلوب تصفيتهم وبكل الصلف والغرور الذي يمثل أوضح صورة لإرهاب الدولة، كل ذلك أصبح أمرا يحتم على هذا المجلس وكافة المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لإيقاف هذه الحملات الدموية والالتزام من جانبها بالاتفاقيات التي أبرمت مع الطرف الفلسطيني والسحب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والعمل على البدء الفوري في إحياء عملية التفاوض بين الطرفين، وإلا فإن العنف الإسرائيلي ورد الفعل العنيف ضده سوف لن تقف دائرته التي باتت تهدد المنطقة بأسرها وبالتالي فإن المجلس عليه أن يعيد للمجتمع الدولي مصداقية تعامل المجلس مع القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين عن طريق الآتي:

أولا، دعوة إسرائيل، قوة الاحتلال، للالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بصفة عامة وما يلي بصفة خاصة: الالتزام ببنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة؛ بذل الجهود اللازمة والمطلوبة لإيقاف الممارسات الإسرائيلية وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وبسرعة؛ وعقد مؤتمر جنيف للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لبحث كيفية تطبيق الاتفاقية بالأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس؛ التأكيد على ضرورة وقف الاستيطان تمهيدا لإزالة كافة المستوطنات القائمة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠)، ويمثل هذا دون شك السبيل الأساسي لتهدئة الأوضاع وإحياء عملية التفاوض المطلوبة لحل شامل وعادل ودائم.

ثانيا، اتخاذ المجلس لقرار يؤمِّن ويكفل الحماية المطلوبة للشعب الفلسطيني عن طريق إرسال مراقبين دوليين.

ثالثا، التأكيد مجددا على كفالة حق العودة للفلسطينيين وتعويضهم وفق القرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

رابعا، دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لاتخاذ المبادرة كوسيط دولي نزيه لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، مع ضرورة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تمهيدا لاستئناف عملية السلام على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

إن هذا المجلس مطالب بإدانة واضحة وصريحة لمحاولات إسرائيل الرامية لإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وزعامة الرئيس ياسر عرفات، والتحذير من خطورة تداعيات هذه السياسة التي تستهدف نشر الفوضى وإنهاء النظام في الأراضي الفلسطينية. بل إن الضرورة تحتم إصدار مجلس الأمن لقرار بإدانة إسرائيل لما قامت به مؤخرا من عمل يعتبر تصعيدا سياسيا خطيرا باحتلال بيت الشرق، وضرورة أن يؤكد القرار المطلوب إعادة بيت الشرق لأصحابه وكذلك إعادة كافة الأماكن والمنشآت في القدس والأراضي المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا للاتفاقيات الدولية المبرمة بين الطرفين وقرارات الشرعية الدولية، بل وضرورة فك الحصار ووقف سياسة التجويع التي ظلت تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والسماح للمنظمات الدولية بإيصال المعونات اللازمة للشعب الفلسطيني دون إعاقة من السلطات الإسرائيلية.

من على هذا المنبر نحث المجتمع الدولي على الإسراع بتقديم المعونات الاقتصادية والإنسانية الفورية للشعب الفلسطيني نظرا للأضرار البالغة التي ألحقتها إسرائيل بالبنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.

كما نطالب هذا المجلس باتخاذ الإجراء اللازم الذي من شأنه أن يفرض على إسرائيل اتخاذ قرار سياسي شجاع بالعودة مجددا لمائدة المفاوضات واستثمار المقترحات القائمة التي تهدف إلى استعادة التوازن بل الاتزان في معالجة الوضع الحالي البالغ السوء والخطورة وعلى رأس هذه المبادرات، المبادرة الأردنية - المصرية وتوصيات لجنة ميتشل.

اسمحوا لي أن أتوجه أيضا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الراعي الرئيسي لعملية السلام، والذي أكد العرب على أنه خيارهم الاستراتيجي، ندعوها مجددا وبإلحاح إلى التحرك السريع في هذا الاتجاه والعمل مع الأطراف لإنقاذ الموقف والمنطقة من المزيد من التدهور.

بل أن على إسرائيل أن تعلم علم اليقين أن العنف لن يحقق لها الأمن الذي تتمناه. ولن يتحقق ذلك ما دامت مستمرة في سياستها القمعية والتوسعية ومساعي تهويد القدس. وعليها أن تعي أن السبيل الوحيد للسلام في الشرق الأوسط هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبالتزامها التام بمبدأ الأرض مقابل السلام والتقيد الكامل بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن التأكيد على ما سمي بوحدة المجلس كلمة حق أريد بها إفقاد المجلس دوره المطلوب في معالجة هذا التدهور الخطير للاستقرار في المنطقة. إن وحدة المجلس تعني في هذا الظرف إعطاء إسرائيل برعاية أمريكية حق النقض من خلال تعجيز المجلس من أخذ تدابير من شأنها أن تعيد ثقة الشعوب العربية بهذا الصرح الكبير المفروض به بلورة الضمير العالمي. كما أن مجلس الأمن هو الراعي الحقيقي لسلام عادل للشعب الفلسطيني من خلال تأكيد المجلس على ما التزم به من قرارات تعترف بحقوقه الوطنية الشرعية.

وختاما، تناشد جامعة الدول العربية هذا المجلس ألا يكون ما سمي بوحدة المجلس على حساب الشعب الفلسطيني وتخليصه من الاحتلال الوحيد المتبقي في العالم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد عباس، نائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغويز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد سنحت لي أمس الفرصة لأحييكم، سيدي الرئيس، بصفتي الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ويسعدني الآن أن أحييكم مرة أخرى باسم كوبا.

هذه هي المرة الخامسة التي يعقد فيها مجلس الأمن نقاشا علنيا بشأن تصعيد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة - بما فيها القدس الشرقية - منذ الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن الواضح بشكل متزايد أن أسباب التصعيد الحالي تكمن في احتلال إسرائيل المستمر للأرض الفلسطينية وفي عدم الامتثال للاتفاقات المعتمدة بوصفها جزءا من عملية السلام، بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وما دامت هذه الحالة قائمة، فلا مفر من أن تستمر دوامة العنف.

إن الاحتلال الأخير لبيت الشرق واقتحام قوات بمعداتها لمدينة جنين، من بين أمثلة أخرى، هما أيضا عملان خطيران يتنافيان مع اتفاقات أوسلو.

وبالرغم من الإدانة واسعة النطاق من المجتمع الدولي ما زالت إسرائيل تنفذ عمليات القتل بلا محاكمة بوصفها سياسة متبعة، منتهكة بذلك أبسط قواعد القانون الدولي.

وتعتبر كوبا النضال البطولي للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي نضالا مشروعا لا غبار عليه. إننا نؤيد الانتفاضة بإخلاص. وندين الاعتداءات الانتحارية بالمتفجرات على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، وهي أعمال رفضتها السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل واضح. وفي الوقت ذاته، نعارض استغلال هذه الأعمال الفردية للتشكيك في ممارسة الشعب الفلسطيني للدفاع عن النفس.

إن القرارات التي نجح مجلس الأمن في اتخاذها بشأن هذه القضية - وآخرها القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ - تجاهلتها إسرائيل بشكل سافر، دون أن يتخذ المجلس أي إجراء. وبالرغم من حقيقة أن مناقشات المجلس أوضحت تماما أن المجتمع الدولي يريد لهذه الهيئة أن تضطلع بمسؤولياها في إطار ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس لم يتخذ في الحقيقة أية خطوات عملية - رغم أنه في حالات أخرى يتحرك على وجه السرعة وبشكل مدهش.

وبالرغم من أن المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، يموتون ويجرحون ويقهرون بشكل يومي، ويتم خرق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، فإن الولايات المتحدة أعاقت كل مجهود يبذل لإرسال قوة دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وآخر مثال وقع يوم ٢٧ آذار/مارس، عندما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض، بعد عدد لا يحصى من تكتيكات التعطيل، ضد مشروع قرار قدمته مجموعة بلدان عدم الانحياز في المجلس، دعا إلى جملة أمور منها الوقف الفوري للعنف، والعودة إلى المواقف والاتفاقيات التي كانت قائمة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقدم صيغة من شأنها أن تمكن في آخر الأمر من إقامة آلية لحماية المدنيين الفلسطينيين.

لكن هناك أمثلة أخرى كثيرة. ٢٣ حق نقض استعملتها الولايات المتحدة ضد مشاريع قرارات قدمت في مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين منذ ١٩٧٣، وكل شيء يدل على أن القائمة ستطول .

علاوة على ذلك، توفر الولايات المتحدة الدبابات والقذائف والطائرات وكل أنواع الأسلحة لإسرائيل، وهي وسائل تستخدم بعد ذلك ضد الشعب الفلسطيني البريء.

وتبعا لذلك، أصبح عضو دائم متواطئا بحكم الأمر الواقع في تصعيد العنف والقتل في أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شدة وفظاعة وانتظاما في العالم اليوم، التي ترتكب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دون تعرض ذلك العضو لأية عواقب.

وليس هناك أي مبرر للتأخير المستمر في إنشاء الأمم المتحدة قوة حماية أو وسيلة محايدة مماثلة أخرى لحماية الشعب الفلسطيني البريء ولرصد الحالة على أرض الواقع. وأقل ما يمكن لمجلس الأمن القيام به اليوم في الظروف الحرجة في الشرق الأوسط أن يعتمد مشروع القرار الذي أُعد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا على عباراته اللطيفة تجاهي.

المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي ممثلة المكسيك. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال هذا الاجتماع التاريخي.

إن حكومة المكسيك تراقب بقلق متزايد ظهور العنف من جديد في الشرق الأوسط الذي يهدد بالانتشار اليوم. ونحن نشجب الخسائر التي لا تعوض في الأرواح البشرية، ومعظمها لمدنيين أبرياء، ونؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن العنف لا يولِّد سوى المزيد من العنف. إن عملية السلام التي بدأت في مدريد وأوسلو كانت لها بداية مبشرة بالخير، وأثارت الأمل داخل المجتمع الدولي بأنه يوجد في نهاية الأمر حل لصراع صَاحَبَ الأمم المتحدة منذ إنشائها. ومع ذلك، فإن الركود الراهن يثير الفزع لدى البلدان المحبة للسلام، مثل المكسيك.

لقد ثبتنا منذ سنوات عديدة على الرأي بأنه على الرغم من التناحر الطويل جدا، وعلى الرغم من الضرر الذي ربما يكون أحد الطرفين قد ناله من الآخر، يجب أن يكون مفهوما أن الانتماء إلى نفس المنطقة يتطلب حتما التعايش السلمي والاحترام المتبادل كمبدأين توجيهيين لا غنى عنهما للسلام.

لقد اعترفنا، بوجه خاص، بحق كل الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

وتبعا لذلك، نحث اليوم طرفي الصراع على تقديم الدليل على الاعتدال وعلى أن يستأنفا فورا مفاوضات السلام وأن يسترشدا بالمبادئ التي سبق أن وافقا عليها. ونعرب عن تأييدنا للتوصيات الواردة في تقرير ميتشل التي تستهدف القضاء على العنف واستعادة الثقة بين الأطراف واستئناف مفاوضات السلام فورا.

علاوة على ذلك، نشارك في النداء لإقامة آلية رصد كما اقترحتها مجموعة الدول الثماني، لمساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات ذلك التقرير، ونعيد تأكيد اعتقادنا بأنه لن يتسنى تحقيق سلام عادل دائم في الشرق الأوسط إلا عن طريق الحوار والتفاوض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة المكسيك على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أتيحت لي الفرصة الكاملة لطرح وجهة نظر إسرائيل. وأود في هذا الشأن أن أعرب عن امتناني الكامل. ومع ذلك فإن هذا البيان الثاني، في اعتقادي، توضيح ضروري عند نهاية هذه المناقشة التي كان من الواضح أنها فريدة من نوعها من حيث مضمونها.

أولا وقبل كل شيء، نلاحظ النداء العاجل الهام للعودة إلى صدق الفعل والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين استنادا إلى وقف تام للعنف والمواجهة وإلى تنفيذ خطة ميتشل.

ومن المبادئ التوجيهية لعملية السلام، أن الاعتراف المتبادل المتفق عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أعقاب اتفاقات أوسلو لا يزال أساسا كبيرا لقدرة الشعبين على تأكيد مبدأ تعايشهما. وحجر الأساس لاتفاقات أوسلو الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبعد الفلسفي للعلاقة الإسرائيلية الفلسطينية – أي الانتقال من الاستبعاد والإنكار التبادلي إلى الاعتراف المتبادل – لا يزال قويا بالرغم من التوقف المأساوي الكامن في الأزمة الراهنة.

وهذا هو الأساس المشترك الذي يعتمد عليه مستقبل الشعبين، والذي علينا أن نعطيه رؤية أفضل ومصداقية أفضل، عن طريق عملية سياسية خالية من أية مواجهة وأية قيود إرهابية.

ومما يخدم تحقيق ذلك الهدف أن تكون خطة ميتشل أداة ضرورية فعالة للعودة إلى منطق السلام. وهذه الرسالة القوية الضرورية هي التي رفع لواءها معظم أعضاء مجلس الأمن.

إن تقرير ميتشل، الذي وافق عليه الطرفان، يمكن تنفيذه فورا بالانطلاق من نقطة البداية، أي إنهاء العنف والإرهاب.

وهذا بالتحديد ما تضمنه تقرير ميتشل في خطوطه العامة. لقد أظهرت إسرائيل فعلا رغبتها في العودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهي مستعدة لوضع حد لهذه المواجهة على كل الجبهات، التي فرضها منذ أكثر من عام الفلسطينيون تحت غطاء انتفاضة، بمجرد أن يفسح الإرهاب الفلسطيني الطريق أمام الحوار.

بالتالي، وبدلا من التسبب في تفاقم حالة معقدة بما فيه الكفاية بإدخال آلية دولية جديدة تماما، يجب على القيادة الفلسطينية أن تتحمل مسؤوليتها باتخاذ القرار الضروري: قرار بالتخلص من كل أشكال الإرهاب التي تضر بالسلم وتعوق تحقيقه الذي يتطلب العمل بدقة.

ولا يحتمل التفاوض بحسن نية حتى أدنى جرعة من الإرهاب، ناهيك عن الهجمات الانتحارية الفلسطينية التي استخدمت طيلة هذا الصراع كوسيلة لقتل أقصى عدد من الناس.

فلا مناص مرة أخرى من استئصال شأفة الإرهاب والاستعاضة عنه بالسياسة، وهذا من المبادئ الأساسية التي التزم بها الرئيس عرفات حين وقع اتفاقات أوسلو. وتلك قاعدة مصونة يجب أن يتقيد بها الرئيس عرفات في حواره عن السلام.

لقد أعرب أعضاء مجلس الأمن الدائمون وغير الدائمين بالأمس عن إدانتهم الثابتة والقاطعة للإرهاب الفلسطيني. وتكلموا عن اشمئزازهم للبشاعة التي اتسمت بها بعض الممارسات الإرهابية الفلسطينية. ويجب أن يعير الرئيس عرفات أذناً صاغية لتلك الرسالة القوية. فقد كانت إدانة الإرهاب الكامنة في النداء الذي وجهه أعضاء المجلس المذكورون لاستئناف الحوار على قدر كبير من الأهمية. إذ دلت في جوهرها على ضرورة إنهاء العملية التي أخذ فيها كل من الإرهاب والسياسة يصبح بديلاً للآخر. فلم يعد هذا المزج بين الإثنين مقبولاً، بل إنه قد يقوض دعائم المنجزات السياسية الملحوظة التي تحققت في الأيام الأولى لعملية أوسلو.

وقد صار الإرهاب الفلسطيني، الذي أعلن تقرير ميتشل أنه ''جدير باللوم ولا يمكن قبوله''، الآن مرفوضاً من قِبل مجلس الأمن بأكمله تقريباً.

بيد أن مما يحيرنا بعض الشيء البيانات التي أدلى بها بعض المشاركين في المناقشة، وكان ينقصها الاتساق بقدر ما كانت تناقض نفسها. ومن الأمثلة على ذلك الموقف المزدوج الذي اتخذه الممثل الدائم لباكستان. فقد أكد زميلنا الباكستاني أنه ''يؤيد التنفيذ الكامل لـ ... تقرير ميتشل'' (أعلاه، الاستئناف ١) واستشاط غضباً مما أسماه إنكاراً لـ ''المشروعية والمجد'' مشيراً إلى الإرهاب الفلسطيني. وأقول هذا بكل الاحترام الذي أكنّه لزميلي الباكستاني، فأنا أقدر دائماً بياناته التي يدلي بها عن طائفة من المسائل المتنوعة، ولكن كيف يمكننا الاعتقاد ''بمشروعية ومجد'' الإرهاب الانتحاري وآثاره الشنعاء؟

وأود في نبرة أخرى جديرة بنقاش أكثر أهمية أن أرد على أحد تعليقات زميلي الباكستاني. فقد قال إن ''السلام لا يمكن إحلاله عن طريق الاستعباد''. وأتفق معه في ذلك، وأشير في ذلك السياق إلى أنه لم يتم التوصل إلى السلام في كامب دافيد بسبب العيب المتمثل في الاستعباد على وجه

التحديد: فقد وجدت إسرائيل نفسها، رداً على العرض الإسرائيلي الشامل الذي ضم المسائل الرئيسية المتعلقة بالوضع النهائي، في مواجهة خطر الزوال المرسوم عن طريق الإغراق الديموغرافي المرتبط بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. و لم يكن بوسعنا الخضوع لاستعباد من ذلك النوع.

هذا النوع من مناقشات مجلس الأمن يولّد لا محالة القدر الذي يناسبه من الألفاظ الجوفاء الهامشية والمفرطة التي يذكيها التبجح. فلم يشعر الممثل الدائم للعراق بالحرج ولا بالتحفظ لدى إغراقه في مبالغة لا مثيل لها: فاتّهم إسرائيل بما لا يقل عن استعمال الأسلحة النووية والكيميائية ضد الشعب الفلسطيني.

ثم استخرج الممثل الدائم لليبيا، إثر زميله العراقي، فيما يبدو وكأنه نوبة خطابية متكررة، من جعبة كراهيته واحتقاره لليهود ولإسرائيل.

ويمثل هذان الممثلان الدائمان، ممثل العراق وممثل ليبيا، أيضاً الاستدامة الثابتة الجنان لاثنتين من الدكتاتوريات الشاذة الأطوار، تدعوان برباطة جأش جديرة بالتنويه إلى القضاء على دولة إسرائيل. ولعل أقرب تذكار على هذا الولع بمناهضة إسرائيل يمكن رؤيته في الصفحة أ–٨ من عدد اليوم من جريدة النيويورك تايمز، التي تقتبس بعض ما قاله الرجل الثاني في النظام، نائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم، وهو يدعو الأمة العربية والإسلامية إلى محاربة إسرائيل ”وطرد أبناء القردة والخنازير، الغرباء عن هذه الأرض“.

وليس لدينا نحن الإسرائيليين مبرر للترحيب بهذه الدروس في الازدراء والكراهية، التي تلقن في بلدان كالعراق وليبيا، ولكني أعجب ما إذا كانت هذه البلاغة هي أفضل طريقة لخدمة القضية الفلسطينية.

إننا نرى، كما قلنا، أن مشروع القرار الجاري تعميمه بناء على طلب فلسطيني غير قابل للتطبيق على الإطلاق، بالرغم من صياغته الماهرة. فالنص مصوغ من جانب واحد، فهو يعفي الجانب الفلسطيني من أية مسؤولية عن ممارساته الإرهابية، ويجرد خطة ميتشل من بعدها الثنائي ويُثقلها عبثاً بآلية دولية لا ضرورة لها مطلقاً.

ونؤكد أن نهجنا، الذي يدعو لإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بشأن تنفيذ تقرير ميتشل يتمتع بتأييد كبير بين أعضاء مجلس الأمن الرئيسيين. ومن هذا المنظور، الذي ينطوي على نفس الوسائل التي استعملت خلال أكثر مراحل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية إثماراً، ندعو شركاءنا الفلسطينيين إلى استئناف الحوار.

لقد أظهرت الشهور الأخيرة، التي جرت في أثنائها مناقشات مماثلة في مجلس الأمن، على النحو الواجب عدم جدوى عملية تفرض وجوداً دولياً غير مبرر وغير فعال. فلن يمكّننا من التغلب على إحباطاتنا والوصول إلى السلام والتعايش اللذين يستحقهما شعبانا سوى العودة إلى البدايات وإلى منبع الحياة المتمثل في التحول التاريخي الذي اضطلع به الفلسطينيون والإسرائيليون منذ أوسلو.

ويمكن أن يشكّل الاجتماع الذي أعلن عنه بين شمعون بيريز، وزير الشؤون الخارجية في إسرائيل، والرئيس ياسر عرفات، بداية جديدة من هذا القبيل، أو على الأقل هذا ما نراه ونأمله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب المراقب الدائم عن فلسطين الإدلاء ببيان. وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): لقد عوّدنا المندوبون الإسرائيليون لدى الأمم المتحدة على الإدلاء بخطابات سيئة فعلاً ومليئة بالمغالطات إلى الدرجة التي تستحق الرد عليها.

كلمة السيد المندوب الإسرائيلي أمس كانت برأينا أسوأ من العادة، مليئة بالمغالطات، وأقول ربما الكذب، مثل

ادعاء أن أعمال إسرائيل تأتي وفقا للقانون الدولي أو مثل الادعاء بأن بيت الشرق كان يستخدم لأسباب متعلقة بالإرهاب، إلى آخره، إلى الدرجة التي اعتقدنا فيها أننا لن نرد على هذه الكلمة. كانت كلمة، باختصار، لا تستحق الرد.

وبالرغم من ذلك، فيما يتعلق بكلمة أمس، لفت انتباهي، ربما، مسألة تتعلق بأمانة الأمم المتحدة. تحدث السيد مندوب إسرائيل أمس عن تقرير لجنة التحقيق حول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وانتقد هذا التقرير. وأنا أتساءل في الحقيقة ما إذا كان هناك تقرير لا يعلم به أحد سوى السيد مندوب إسرائيل، أم أن هناك تقريرا سُلم لبعض الدول الأعضاء وباقي الأعضاء لا يعلمون به. لعل السادة في الأمانة العامة للأمم المتحدة يستطيعون أن يفيدونا في هذا المجال. ما هو بالضبط وضع التقرير الذي أشار إليه السيد مندوب إسرائيل، وكيف اطلع عليه، إن لم يكن قد أصبح وثيقة عامة أمام كل الدول الأعضاء.

أعود مرة أخرى إلى خطابات السيد مندوب إسرائيل لأشير إلى أن خطابه اليوم، بالرغم من أن لغته الفرنسية أفضل كثيرا من لغته الانكليزية، إلا أنه في الحقيقة، من حيث الجوهر، لم يختلف هذا الخطاب كثيرا. السيد مندوب إسرائيل يبدو أنه لم يفهم البيانات التي تقدم بها حوالي ٥٠ متحدثا، بما في ذلك ١٥ عضوا في مجلس الأمن. يبدو لي، وقد أكون مخطئا، أن الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن، إن لم يكن الإجماع، أيدت ضرورة قيام المجلس بعمل شيء ما محدد، وأكرر، عمل شيء محدد. وأن الأغلبية الساحقة، إن لم يكن الإجماع، كانت مع تنفيذ توصيات ميتشل بشكل كامل وبدون شروط، وأن الأغلبية الساحقة كانت مع إنشاء آلية مراقبة للمساعدة في تنفيذ توصيات ميتشل.

أما بالنسبة للوضع على الأرض: نعم كانت هناك أغلبية ساحقة ضد التفجيرات التي تمت في إسرائيل، وهذا هو موقفنا أيضا. ولكن، بالمقابل كانت هناك أغلبية ساحقة أيضا ضد الإجراءات الإسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطيني، ضد العقوبات الجماعية، ضد الإغلاق، ضد الإجراءات الإسرائيلية بالنسبة لبيت الشرق وباقي المؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس الشرقية، ضد الاغتيالات خارج نطاق القانون، إلى آخره من كل هذه الإجراءات. والأهم أنه كانت هناك أغلبية ساحقة ضد استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم ذلك، يأتي لنا اليوم السيد مندوب إسرائيل ليقول إن من الممكن تنفيذ توصيات ميتشل إذا ما توقف العنف والإرهاب. نفس المنطق، المنطق الذي يفترض أن الهدوء سوف يقود إلى تنفيذ توصيات ميتشل، وليس أن تنفيذ توصيات ميتشل هو الذي سيقود إلى الهدوء. هذا منطق جهة لا تريد هذا التقرير ولا تريد تنفيذ هذه التوصيات. هذه هي حقيقة الأمر.

ثم هناك، لا بد من القول، الغرور المعتاد والصلف في مخاطبة الآخرين والرد عليهم، مهما قال الآخرون. أشار السيد المندوب الإسرائيلي إلى ''النيويورك تايمز'' اليوم. ولا يمكن اتهام ''النيويورك تايمز'' بالطبع بأنها تؤيد المواقف الفلسطينية. وأتساءل هنا، في الحقيقة، كيف شعر السيد مندوب إسرائيل عندما اطلع على مقال ''النيويورك تايمز''، بما في ذلك الصفحة الأولى، حول الحواجز الإسرائيلية ودور هذه الحواجز في تحويل حياة الشعب الفلسطيني بأكمله إلى جحيم.

ألم يحن الوقت لشيء من الاعتدال الإسرائيلي؟ لشيء من مراجعة الذات؟ لشيء من الصدق؟ لشيء من احترام المجتمع الدولي؟ لشيء من تغيير المواقف السابقة التي

سوف تقودنا جميعا إلى الكارثة؟ استمر الموقف الإسرائيلي، حتى تجاه مشروع القرار الذي تم تقديمه، والذي ما زال بشكل غير رسمي و لم يطرح رسميا على أعضاء مجلس الأمن. وجه انتقادات غير معقولة وغير منطقية تماما لهذه اللغة. هذا المشروع غير الرسمي يستخدم لغة متفقا عليها بين أعضاء مجلس الأمن جميعا في شهر آذار/مارس الماضي. أُزيل منها، أزيل من هذه اللغة المتفق عليها، بعض الأمور التي تمت معارضتها في اللحظات الأخيرة من قِبَل عضو واحد في مجلس الأمن. والهدف من ذلك، بالطبع، كان محاولة تغيير موقف ذلك العضو. مشروع القرار، إذن، ليس موقفا فلسطينيا، وليس موقفا عربيا، وإنما هو محاولة فلسطينية لتذكير أعضاء مجلس الأمن بما اتفقوا عليه في شهر آذار/مارس الماضي.

أين المشكلة في هذا؟ أفي المطالبة بتنفيذ توصيات ميتشل، أم في المطالبة بتنفيذ آلية مراقبة للمساعدة في التنفيذ، أم في الدعوة إلى استئناف عملية السلام؟ أين المشكلة، باستثناء كلام غريب مثل أن القرار يستخدم لغة غريبة تنحاز إلى الجانب الفلسطيني. ما هذا الكلام؟

نحن نأمل، بصراحة، أن يأخذ المجلس بعين الاعتبار كل ذلك؛ وأن يأخذ بعين الاعتبار اللغة المقدمة له في شكل مشروع قرار؛ وأن يأخذ بعين الاعتبار المواقف التي عبر عنها أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الإحباط الملموس لدى عدد كبير من هؤلاء بسبب بعدم قيام المجلس باتخاذ أية إجراءات طوال هذه الفترة؛ بسبب عدم الالتزام بواجبات المجلس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حتى الآن.

نرجو أن يكون هذا هو النتيجة النهائية.

أخيرا، الاجتماع بين عرفات وبيريز: الجانب الفلسطيني لم يكن قط ضد مثل هذه الاجتماعات أو ضد الحوار الجاد. المشكلة كانت في الجانب الإسرائيلي. حتى مثل هذا اللقاء الذي لم يتحدد، لا مكانه ولا زمانه بعد، يأتي بكل الشروط التي يفرضها رئيس الوزراء على مثل هذا الاجتماع، بما في ذلك عدم مناقشة المسائل السياسية بشكل جاد، وبما في ذلك الاكتفاء بمسائل لها علاقة بالوضع الأمني أو الوضع العملي القائم على الأرض.

بكل صراحة، لا نعتقد، في هذا السياق، أن ذلك الاجتماع سيغير في الوضع، وإن كنا سنحاول، كما حاولنا في السابق. وأعتقد إننا سنستمر في هذه المحاولات، لكن حتى ننجح، الأمر يحتاج إلى تغيير حقيقي في الموقف الإسرائيلي، تغيير ينتج عنه نتائج مختلفة.. تغيير يستند إلى رؤية سياسية، وليس مناورات الهدف منها خداع المجتمع الدولي ومحاولة تقويض الموقف الفلسطيني أكثر.

في كل الأحوال، ما زلنا لم نفقد الأمل. ولكن حتى تسير الأمور بالشكل المطلوب، نحن بحاجة إلى مساعدتكم. ونحن نطلب منكم، كممثلين للمجتمع الدولي، أن توفوا مهماتكم وفقا للميثاق حقها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.